

## فرنسا تحت الصدمة

## بعد ذبح مدرس تاريخ في عملية إرهابية

إيمانويل ماكرون: مواطن فرنسي راح ضحية الإرهاب الإسلامي

هزت حادثة ذبح أستاذ تاريخ فرنسي في إحدى ضواحي العاصمة باريس فرنسا خاصة وأنها تتزامن في وقت تتوجس فيه السلطات من تنامي الإسلام الأصولي في البلاد حيث قال الرئيس إيمانويل ماكرون إن الحادثة تعد "هجومًا إرهابيًا إسلاميًا".

باريس - تحاول فرنسا تجاوز الصدمة التي خلفتها حادثة قطع رأس مدرس تاريخ في عملية اعتبرها الرئيس إيمانويل ماكرون، هجومًا "إرهابيًا إسلاميًا" حيث عمد شخص من أصول شيشانية إلى ذبح المدرس على خلفية عرضه لرسوم كاريكاتورية للنبي محمد. وتوجه الرئيس ماكرون إلى مكان الجريمة حيث قال من هناك إن الهجوم الذي طال المدرس هو هجوم "إرهابي إسلامي" داعيًا "الأمة بكاملها" للوقوف إلى جانب المدرسين من أجل حمايتهم والدفاع عنهم.

وأضاف ماكرون الذي كان قد انتقد قبل أيام الإسلام معتبرًا أنه دين يعيش أزمة في كل مناطق العالم، "علينا أن نقف سدا منيعًا. لن يصروا. لن تنتصر الظلمة والعنف المرافق لها".

وتسببت الحادثة التي جرت في حوالي الساعة الثامنة بتوقيت غرينيتش في قطع وزير الداخلية الفرنسي لزيارته إلى المغرب حيث عاد إلى بلاده.

ومن جانبه، قال وزير التعليم جون ميشيل بلونكير في تغريدة على تويتر إن الهجوم استهدف الأمة الفرنسية قائلاً "وحدتنا وعزمنا هي الردود الوحيدة لدينا في مواجهة هول إرهاب الإسلاميين". وأفادت النيابة العامة لمكافحة الإرهاب في فرنسا، أنها فتحت تحقيقًا في حادثة قطع رأس رجل بمنطقة كوفلان سان أونورين، قرب باريس.



جون ميشيل بلونكير  
وحدثنا وعزمنا هي الردود  
الوحيدة لدينا في مواجهة  
هول إرهاب الإسلاميين

وقالت وسائل إعلام في وقت لاحق إن المشتبه به والذي قتل برصاص الأمن الفرنسي هو شاب يبلغ من العمر 18 عشر من أصول شيشانية من مواليد روسيا.



باريس تستنفر على وقع الإرهاب وكورونا

ومنذ موجة الاعتداءات الجهادية غير المسبوقة التي شهدتها فرنسا في 2015 وأسفرت عن مقتل 258 شخصًا، سجّلت عدة اعتداءات بالأسلحة الأبيض، خاصة في مقر شرطة باريس في أكتوبر 2019 وفي رومان-سور-إيزير في أبريل. وكان الرئيس ماكرون قد وجه مؤخرًا انتقادات لاذعة للإسلام الذي قال إنه "دين يعيش أزمة في كل مكان في العالم" في تصريحات أثارها جدلاً كبيراً فيما فسرها متابعون بأنها تستهدف الإسلام الأصولي. وتكرر حوادث الطعن واستعمال الأسلحة البيضاء حيث شهدت البلاد في سبتمبر الماضي اعتداء بالطنين حين هاجم رجل مسلح بساطور شخصين وأصابهما بجروح خطيرة في هجوم إرهابي مفترض أمام المقر السابق للأسبوعية تشارلي إيبدو الساخرة في باريس بعد ثلاثة أسابيع على بدء جلسات محاكمة شركاء مفترزين لمفكزي الاعتداء الدامي على موظفي المجلة عام 2015.

كما هدد تنظيم القاعدة الصحفية بهجوم مماثل لذلك الذي حدث عام 2015 بعد إعادة النشر. وأوضح مصدر أمني مؤخرًا أن "إعادة نشر الرسوم سبغرت التهديدات أكثر من انطلاق المحاكمة نفسها". وقال إن "الرغبة في ضرب الغرب لم تتغير"، مضيفًا "لكن بين المقتولين وبين المسجونين" فإن قدرة الجماعات الإرهابية على التحرك "تقلصت جدًا". وتبعت الصحيفة على تويتر عن "إحساسها بالعرب والغضب عقب اغتيال مدرس يمارس مهنته من طرف متعصب دينيًا". وندد سياسيون فرنسيون بالاعتداء على المدرس الفرنسي. وقال رئيس منظمة أو-د-فرانس (شمال) كزافييه برنران إن "الهجمة الإسلامية طالت أحد رموز جمهوريتنا: المدرسة". وأضاف "عليهم معرفة أننا لن نخضع: لن يمنعوننا يوماً من القراءة، الكتابة، الرسم، التفكير، التعليم".

وقعت الحادثة حوالي الساعة الخامسة عصراً بالتوقيت المحلي في فرنسا (15:00 ت.غ.) قرب إحدى المدارس في منطقة كوفلان سان أونورين في ضواحي العاصمة باريس. وعقب الواقعة، قرر وزير الداخلية جيرالد دارمانان المتواجد في المغرب، العودة فوراً إلى باريس. وقالت النيابة العامة إن شرطة الجنائيات كانت قد تلقت نداءً للملاحقة مشتبّه به يتجول حول مؤسسة تعليمية في كوفلان سان أونورين. وأضافت أن الشرطة عثرت على الضحية على بعد مئتي متر، في محلة إيرانيي وحاولوا توقيف رجل كان يحمل سلاحاً أبيض ويهددهم فاطلقوا النار عليه وتم تطويق المكان واستقدام عناصر قسم إزالة الألغام للاستجابة بوجود حزام ناسف، موضحة أيضاً أن الضحية أستاذ تاريخ كان عرض رسوماً كاريكاتورية للنبي محمد. ووفق والد أحد التلاميذ الذين تواجدوا في

الحصة المدرسية، أثار عرض الرسوم الكاريكاتورية جدلاً كبيراً في صفوف أولياء الأمور. وفي الجمعية الوطنية، وقف النواب تحية لـ"ذكرى" المدرس وتنديداً بـ"الاعتداء البغيض". ويأتي هذا الاعتداء بعد ثلاثة أسابيع من هجوم بالهاتف ضد شاب باكستاني يبلغ 25 عاماً أمام المقر القديم لشارلي إيبدو، أسفر عن إصابة شخصين بجروح بالغة. وقال مفكذ الاعتداء للمحققين إنه قام بذلك رداً على إعادة نشر شارلي إيبدو للرسوم الكاريكاتورية. وكانت الصحيفة قد أعادت نشر الرسوم في الأول من سبتمبر مع بداية محاكمة شركاء مفترزين لمفكزي الاعتداءات التي تعرضت لها الصحيفة في يناير 2015 وأسفرت عن مقتل 12 شخصاً. وتظاهر الآلاف في عدة مدن باكستانية احتجاجاً على إعادة نشر الرسوم.

تركيا تضغط  
على كندا بشأن  
تكنولوجيا الأسلحة

أنقرة - دعا الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، كندا إلى التراجع عن تعليق تصدير تكنولوجيا الأسلحة والطائرات المسيرة إلى بلاده وذلك بالإشارة إلى أن قرار أوتاوا يتعارض مع روح التحالف.

وقال مكتب الرئيس التركي في ساعة متأخرة من مساء الجمعة إن أردوغان أبلغ رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو أن تعليق كندا لتصدير بعض تكنولوجيا الطائرات المسيرة لا يتفق مع روح التحالف.

وأضافت الرئاسة التركية إن أردوغان وترودو ناقشا في اتصالهما الهاتفي تحسين العلاقات وتعزيز التجارة الثنائية. وأضاف أنهما ناقشا أيضاً التغلب على المشكلات المتعلقة بالتعاون في القطاع الدفاعي.

وقالت الرئاسة "قال الرئيس رجب طيب أردوغان خلال الاتصال إن تعليق كندا لتصدير بعض العتاد العسكري إلى تركيا بسبب الصراع الأذري الأرمني.. يتعارض مع روح التحالف".

ويأتي هذا الاتصال في وقت علقت فيه كندا تصدير الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية الخاصة بالطائرات المسلحة إلى تركيا على خلفية دعم أنقرة لأذربيجان في نزاعها مع أرمينيا في إقليم ناغورني قره باغ.

وقالت وزارة الخارجية التركية إن ذلك "التعليق يظهر الكيل بمكيالين" لكن دولا غربية ترى أن أنقرة تجاوزت حدودها بتأجيج الصراع في عدد من الجبهات حول العالم آخرها جبهة قره باغ في القوقاز.

ووفقاً لوسائل إعلام كندية، فقد أجزأت أوتاوا في مايو لشركة "إل 3 هاريس ويسكام" الكندية تصدير أنظمة تصوير واستهداف إلى شركة تركية تصنع طائرات دون طيار.

وهذه الأنظمة متهمه اليوم بأن أذربيجان تستخدمها في طائرات دون طيار من صنع شركة بايكار التركية في المعارك الدائرة منذ أكثر من أسبوع مع الانفصاليين في ناغورني قره باغ.

ويقول مشروع "بروجيكت بلاشبيرز"، وهي مجموعة كندية لمراقبة الأسلحة، إن مقاطع مصورة لضربات جوية بثتها الحكومة الأذرية في باكو تظهر أن الطائرات المسيرة كانت مزودة بأنظمة تصوير واستهداف طورتها شركة "إل 3 هاريس ويسكام"، وهي الوحدة الكندية التابعة لشركة "إل 3 هاريس تكنولوجيز" الأمريكية.

ورغم أن جميع التقارير تشير إلى الدور التركي في استهداف الجيش الأرميني في الصراع لكن أنقرة تحاول دائماً التحلل من مسؤوليتها في تأجيج الصراع والانتقام على الحلول السلمية.

## مساع لتسليم عمر البشير للجنايات الدولية تمهيدا لمحاكمته

## زيارة المدعية الدولية للخرطوم تطمئن أهالي ضحايا دارفور

قبل فترة بمذكرة إلى مكتب مدعية المحكمة الجنائية تضمنت ملاحظاتها في الصور والتفريات، وضرورة انتقال الادعاء الجنائي إلى مساح الجرائم المرتكبة في دارفور وإعادة رسمها وتصويرها، لاستنباط ظروف ارتكاب الوقائع والأفعال.



وأشار المحلل السياسي السوداني خالد فكي، إلى أن "الزيارة تشكل بارقة أمل لضحايا دارفور وأسره الذين ينتظرون استرداد حقوقهم من البشير، وتعطي دفعة لتنفيذ اتفاق السلام الذي أشار إلى تسليمه ومساعدته المطلوبين".

وأوضح فكي لـ"العرب"، أن تحركات هيئة محامي دارفور وتوالي البلاغات التي قدمها ذوو الضحايا إلى المحكمة الجنائية، إلى جانب تحركات أخرى دولية قادها رئيس حركة جيش تحرير السودان عبدالواحد محمد نور، القيم في باريس، أسهمت في تسريع تحركات المحكمة الدولية، وقد بحسم الأمر نهائياً في زيارة مدعيها للخرطوم.

بنسودا تحمل دلالات شديدة الأهمية، لأنها تحسم بشكل نهائي تسليم المتهمين من عدمه، في ظل وجود جملة من الموثيق والقرارات الدولية تجعل تسليم البشير أمراً حتمياً يصعب الهروب منه. وأضاف الجزولي في تصريحه لـ"العرب"، أن "الزيارة تكشف أيضاً ما إذا كان سيجام المطلبون أمام المحكمة الجنائية في مقرها الرئيسي في لاهاي بهولندا، أم أمام محكمة جنائية جديدة يجري تشكيلها في الخرطوم، أو أمام محكمة مختلطة تجمع بين قضاة ومذعين سودانيين وآخرين تابعين للمحكمة الجنائية الدولية".

ويقول خبراء آخرون، إنه لا يوجد أساس قانوني لمحاكمة البشير ومساعدته على جرائم الإبادة والحرب وجرائم ضد الإنسانية وفقاً للقانون السوداني، لأن تلك الجرائم لم يكن من المنصوص عليها في القانون الجنائي الصادر في العام 1991، وجرى إضافتها للقانون في العام 2009، أي بعد ارتكاب هذه الجرائم بنحو خمس سنوات. لكن هيئة محامي دارفور، أكدت مخاطبة الجهات المعنية في السودان للوفاء بالتعهدات والالتزامات، والتعاون مع المحكمة وتسليم جميع مرتكبي الجرائم، وتسهيل أي إجراءات يمكن أن تتخذ في الحصول على أي بيعة تطلبها محكمة الجنائيات. ودفعت الهيئة

أمام الجنايات الدولية أو محاكمته أمام محكمة خاصة، أو محكمة مختلطة في السودان. واعتبر المدعي العام السوداني في يونيو الماضي، أن ملف البشير وتسليم المتهمين في جرائم دارفور للجنايات الدولية "قضية سيادية"، في إشارة تعني رفض التسليم.

وأصدرت المحكمة الجنائية عام 2009 لائحة اتهام ضد البشير، تضمنت اتهامه بارتكاب جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية في إقليم دارفور.

ووجهت اتهامات لوزير الدفاع في عهد، الفريق عبدالرحيم محمد حسين، ووزير الدولة بالداخلية أحمد هارون، وزعيم ميليشيا الجنجويد علي محمد علي عبدالرحمن، المعروف بـ"علي كشيبي"، والذي سلم نفسه طواعية وهو في دولة أفريقيا الوسطى، في يونيو الماضي، وبعدها شهدت المحكمة أولى جلسات محاكمة كوشيبي.

وأصبح تسليم البشير مطلباً مهماً لعدد كبير من الحركات المسلحة في دارفور، والتي توصلت إلى اتفاق مع السلطة الانتقالية خلال مفاوضات السلام إلى اتفاق قضى بمقتول البشير أمام المحكمة الجنائية، اقتناعاً بضرورة تحقيق العدالة. وقال الخبير القانوني السوداني كمال الجزولي، إن زيارة

المسؤولة الرفيعة في المحكمة الجنائية ملف جرائم البشير و 51 من مساعديه إلى الواجهة مرة أخرى، بعد أن خفت في الفترة الماضية، أو توارى في ظل زحمة الأزمات التي يمر بها السودان، وربما أرادت جهات سياسية تجاهله، خوفاً من تداعياته على قيادات عسكرية تشارك في السلطة، وبدا أن هناك انقساماً حول مسألة تسليم البشير للمحكمة الجنائية. وأعلن وزير الإعلام السوداني والمتحدث باسم الحكومة فيصل محمد صالح، في فبراير الماضي، أنه قد يتم إرسال البشير إلى لاهاي لمحاكمته



هل تُنقل محاكمة البشير إلى الجنايات الدولية

بزيارة المدعية الدولية، واعتبرتها في حد ذاتها حدثاً تاريخياً للسودان وتطمئن أسر الضحايا، وعلامة على اتجاه الدولة لمباشرة تعهداتها، والوفاء بتسليم كافة المطلوبين، وعلى رأسهم المخلوع عمر البشير. وتعد الهيئة ممثلة قانونية لكثيرين وكثيرات من ضحايا الجرائم المرتكبة بواسطة البشير ورفاقه بموجب توكيلات قانونية من ذوي الصفة، وعبر متابعتها المستمرة لا تتعدى الجرائم المقيدة أمام محكمة الجنائيات الدولية في مواجهة مرتكبيها بضع قضايا من الجرائم المرتكبة فعلياً. وأعادت زيارة

ويرافق فاتو بنسودا 4 من أعضاء المحكمة الجنائية، في زيارة تستمر حتى الأربعاء المقبل، لتلقي خلالها عدداً من المسؤولين، في مقدمتهم رئيس مجلس السيادة الفريق أول عبدالفتاح البرهان، ورئيس الحكومة عبدالله حمدوك، ووزيرا الخارجية والعدل، والنائب العام وبعض المنظمات المدنية.

وبشير وصول بنسودا إلى الخرطوم لأول مرة إلى أن هناك رغبة جادة من الحكومة الانتقالية لتسليم البشير، وحال أبدى السودان موقفاً غير ذلك فإن المدعية الجنائية، كانت سوف تنتظر حتى انتهاء تحقيقات القضاء المحلي، وما يسفر عنه قبل توجيهها للخرطوم، وفي تلك الحالة كانت رفعت يدها بشكل تام عن القضية. ورحبت هيئة محامي دارفور السبت،